



بيان صحفي

الباحث في ماس الدكتور صبحي سمور ينهي رسالة الدكتوراه

أنهى الباحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) الاستاذ صبحي سمور متطلبات درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS)-جامعة لندن حيث نوقشت رسالته الشهر الماضي وقبلت بدون ملاحظات. ويدور موضوع الرسالة حول الاقتصاد الفلسطيني ما بين التوسع الاستيطاني الاستعماري والإدارة "الليبرالية المستحدثة". وتعمل الرسالة على تطوير نموذج نظري لطريقة تعامل الاستيطان الاستعماري أينما كان مع المصاعب والتحديات التي يفرضها تحكم السكان الأصليين في تلك المنطقة بالأسس المادية للإنتاج لا سيما الأيدي العاملة. ويستنبط النموذج النظري من التجارب التاريخية الأخرى لهؤلاء المستعمرين وطريقة تعاملهم مع المجتمعات الأهلية.



وتعمل الحركات الاستيطانية في سبيل تحقيق هذا الهدف إما من خلال الاعتماد البنيوي على القوى العمالية للسكان الأصليين لتدمجهم في الاقتصاد الاستعماري (مثل نظام الأبرتايد في جنوب أفريقيا)، أو من خلال استثناء السكان الأصليين من هذا الاقتصاد الوليد ويكون لذلك التوجه عادة نتائج مدمرة على السكان الأصليين (مثل السكان الأصليين لأمريكا الشمالية). وطبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين تقع بين هاذين التوجهين (الاعتماد البنيوي والاستقصاء) حيث تحاول الرسالة دمج المعطيات المختلفة لهاذين النقيضين لتحقيق أهدافه.

وتقوم الدراسة بعرض وتفحص العوامل المادية والاقتصادية التي دفعت الحركة الصهيونية ومن ثم دولة إسرائيل للاعتماد على استغلال القوى العاملة الفلسطينية في المراحل المتلاحقة لتطور الاقتصاد الإسرائيلي وإلى استثناء تلك الأيدي العاملة والانفصال العام عن الاقتصاد الفلسطيني في مراحل أخرى. من خلال دراسة هذه النزعات التاريخية تدّعي الرسالة بأن هذه التوجهات هي انعكاس مباشر لسياسات الحركة الصهيونية ومن ثم دولة إسرائيل الاستيطانية في فلسطين. وتواجه هذه السياسات التوسعية مفترق طرق حقيقي في سبيل الوصول إلى غاياتها حيث تحاول المحافظة على مصادرة الأراضي الفلسطينية واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية من جهة، ولا تولي قطاع غزة الذي فقد قيمته بالنسبة لإسرائيل (من ناحية الأرض واليد العاملة) أي اهتمام من جهة أخرى. انطلاقاً من هذه التوجهات والتركبة التاريخية، يرى الباحث أن نسبة عالية من البرامج التطويرية والسياسات الاقتصادية في فلسطين منذ توقيع اتفاق أوسلو تتقاطع والمصالح الاستعمارية الإسرائيلية في فلسطين بسبب هويتها الليبرالية المستحدثة. كما تساهم



الدراسة في فهم الاقتصاد والواقع الاجتماعي للفلسطينيين من خلال وضعه في سياق الأدبيات التي تستفيد من نظريات التوسع والاستيطان لفهم التطور الاقتصادي وفهم الليبرالية كمنهج إدارة.